

نهاية حمراء لمؤشرات البورصة بفعل الإيقافات والعمليات البيعية

العقاب: نتائج الربع الثاني غير المرضية لبعض الشركات من الأسباب الرئيسية للتراجع



البورصة تشهد تراجعاً مؤشرياً

تراجعت بورصة الكويت أمس الأحد، مع نهاية فترة الإعلانات التصفية وتخوف المتداولين من إيقافات الأسهم واستمرار عمليات الضغط على الأسعار، بحسب محللين.

وهبط المؤشر السعري أمس بنسبة 0.61% خاسراً 38.49 نقطة، بالغاً مستوى 6262.63 نقطة.

وانخفض الوزني 2.39 نقطة شكلت تراجعاً نسبته 0.57% إلى مستوى 415.68 نقطة.

كما تراجع مؤشر «كويت 15» بنحو 5.37 نقطة منخفضاً بنسبة 0.54% إلى مستوى 996.84 نقطة.

وقالت «نوف العقاب»، مساعد نائب رئيس «التداول الدولي» بشركة كليك للوساطة «هبوط مؤشرات البورصة أمس بسبب الترقب والحذر الذي يسيطر على المتداولين مع نهاية فترة إعلانات النتائج».

وأضافت «العقاب»، إيقاف الأسهم ليس سبباً وحيداً في تراجعها أمس، لكن نتائج الربع الثاني الغير مرضية لبعض الشركات من الأسباب الرئيسية للتراجع أيضاً.

وفترة الإفصاح عن النتائج الضعيفة تمتد حتى 45 يوماً إلى

تاريخ 15 أغسطس الجاري، يتبعه إيقاف الشركات المأخوذة عن الإفصاح وحظر تداولها إلى أن تقوم بالإعلان عن النتائج، وهو ما حدث أمس بالفعل. وأوضحت «العقاب» أن «الجانب السياسي للمنطقة لا زال يؤثر قلقل لدى كثير من المحافظ ولا يفتح شهيتها على أسواق المال».

وتعرضت أغلب الأسهم

تاريخ 15 أغسطس الجاري، يتبعه إيقاف الشركات المأخوذة عن الإفصاح وحظر تداولها إلى أن تقوم بالإعلان عن النتائج، وهو ما حدث أمس بالفعل. وأوضحت «العقاب» أن «الجانب السياسي للمنطقة لا زال يؤثر قلقل لدى كثير من المحافظ ولا يفتح شهيتها على أسواق المال».

وتعرضت أغلب الأسهم

الكويتية أمس إلى عمليات بيعية من قبل المضاربين هدفها الضغط على الأسعار. وتراجعت القيم بحوالي 43% إلى 8.91 مليون دينار (29.4 مليون دولار)، مقابل نحو 15.61 مليون دينار في الجلسة السابقة. وهبطت الأحجام بنحو 58.4% إلى 83.87 مليون سهم، مقابل 201.44 مليون سهم في جلسة

الخميس الماضي، أما عدد صفقات فبلغ 2533 صفقة، مقابل 3934 صفقة في الجلسة الماضية. وتراجعت القيمة السوقية للبورصة أمس بنحو 210 مليون دينار إلى 28.43 مليار دينار (93.84 مليار دولار) مقابل 28.64 مليار دينار (94.46 مليار دولار)، وتصدر قطاع الاتصالات قائمة

«بترومنت» المصرية تتوسع بالكويت



جانب من زيارة وزير البترول للإسكندرية

قال المهندس ياسر المغربي رئيس شركة الإسكندرية للصيانة البترولية (بترومنت)، إنها بدأت في فتح مجالات عمل خارج قطاع البترول، وتم إسداء أعمال صيانة الأرصفة الخاصة بمطرو الأنفاق بحجم أعمال نحو 15 مليون جنيه سنوياً.

وأضاف، خلال جولة تفقدية لوزير البترول شريف إسماعيل بالإسكندرية، أن الشركة انطلقت للعمل في خارج مصر، وفازت بمناقصات شملت أعمال صيانة مستودعات في سلطنة عمان لحساب شركة تنمية نفط عمان وأعمال الصيانة الشاملة لحقل القرنة بالنصرة لشركة لوك أويل في العراق منافسة مع كبرى الشركات العالمية المنافسة في هذا المجال.

وأوضح أنها تستعد للحصول على أعمال في أسواق الكويت والإمارات العربية والسودان والجزائر، ويتم حالياً التفاوض مع شركة بتروفات العالمية للعمل من خلالها في أعمال الصيانة، والكهرباء، والأعمال البحرية في العراق والجزائر وأنجولا. كما تفكر الوزيم موفت الوحدات الإنتاجية ومشروعات التطوير بشركة البتروكيماويات

المصرية التي تم تنفيذها وشملت مشروع العمرة الجديدة لمصنع الفينيل كلورايد مونر VCM»، ومشروع وحدة لفترة المياه الجديدة باستثمارات 235 مليون جنيه. وأوضح المهندس محمد سعيد رئيس الشركة، أن معدلات إنتاج المصنع زادت عقب انتهاء العمرة إلى 100%، وتنفيذ مشروع

إزالة الاختناقات للمصنع للوصول إلى معدل إنتاج 100 ألف طن سنوياً، وتحقيق إيرادات تقدر بنحو 225 مليون جنيه.

وأشار إلى التزام «الشركة» بتنفيذ خطة التوافق البيئي بالتعاون مع جهاز شؤون البيئة، وأنه تم الانتهاء من إنشاء وحدة لفترة المياه الجديدة لتكمي احتياجات مشروع

المصرية لإنتاج الإيثيلين، بالإضافة إلى الاستثمار في تنفيذ خطة تطوير الوحدات القائمة واستثمار الطاقات المتاحة لزيادة الإنتاج.

وتفقد الوزير الموقف الصالح لمشروع الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو) الجاري تنفيذه حالياً، والذي يعمل على زيادة القيمة المضافة من خلال استخدام خليط الغازات الذي يتم توريده من شركة جاسكو في إنتاج الإيثيلين الذي يعد عصب صناعة البتروكيماويات. وأوضح الكيميائي عبدالرحمن زيد رئيس الشركة أنه تم الانتهاء من نحو 92% من المشروع الذي تبلغ استثماراته 1.9 مليار دولار. وأنه من المخطط بدء التشغيل التجريبي للمشروع بنهاية العام الحالي. وأضاف أنه تم الانتهاء من تنفيذ مشروع التسهيلات والمرافق الذي يتضمن أكبر برج تبريد في مصر، كما يشتمل على وحدات التدوير الكامل للمياه بأحدث التقنيات العالمية، وهي أول وحدة تدوير مياه متكاملة يتم إنشاؤها بمصر، وتوفر أكثر من 60% من استهلاكات مياه التغذية المستخدمة في المشروع.

«برستيج العقارية» تطلق مشاريع في تركيا والبوسنة خلال معرض العقارات الكويتية والدولية



خالد الفلكي

أعلنت شركة برستيج المتحدة العقارية عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق ومن تنظيم شركة اكسيو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 14 إلى 17 سبتمبر المقبل في الرياض.

وقال المدير العام في الشركة وعضو مجلس الإدارة خالد المالكي في «برستيج العقارية»، أن الشركة تجمع بين الرؤية المستقبلية والتخطيط الآمن في الاستثمار، وإن رؤيتها تتمحور حول توفير الفرص الواعدة في إطار قانوني آمن متكامل وإن كسب ثقة العميل هي الغاية والمصادقة هي رصيد الشركة. وأكد المالكي أن الشركة تأخذ على عاتقها تقديم أفضل المشاريع وبأفضل الأسعار، كما تعتمد على الدراسة العميقة والدقيقة لأي مشروع ممكن أن تتطرحه في السوق وقبل البدء في اعتماده مما يساعد ويضمن للمستثمرين الاستثمار. وبين أن «برستيج المتحدة العقارية» هي شركة مسوقة لعدة مشاريع مملوكة وغير مملوكة، وأن الشركة لديها مشاريع في جمهورية البوسنة وهي الشركة المالكة للطوردة والمسوقة لها.

ولفت إلى أن الشركة ستطرح منتج فيسكو السكني - السياحي المتكامل الخدمات الامنية والترفيهية ويحتوي على 54 وحدة سكنية ويضم من الخدمات نظام أمني متكامل - مطاعم - مقاهي - سوبرماركت - ملاعب رياضية - ألعاب أطفال - مجرى مياه طبيعي - بحيرة طبيعية.

وتابع «يقع المشروع في منطقة غودشاوتبع 25 كم عن المطار والعاصمة وعن مركز فيسكو 7 كم، وتم البدء في الأعمال الإنشائية والبنية التحتية والتسليم وافتتاح المشروع سيكون في يوليو 2016». وعن مشروع ليان قال المالكي أن الشركة تطرح هذا المشروع وهو عبارة عن منازل وأراضي على مساحة 23 ألف متر ويتكون من 38 وحدة سكنية ويقع المشروع على إطلالة ساحرة وقرية من نهر البوسنة العظيم والطريق السريع ويبعد عن مركز فيسكو ومرافقها 2 كم فقط حيث المجمعات التجارية والمقاهي والمتاجر ويبعد عن مركز العاصمة والمطار 23 كم. أما المشاريع الغير مملوكة للشركة المالكي أنها تتمثل في مشاريع في تركيا منها مشروع قلل النوير في منطقة

صينجهاطالة على البحيرة ماثروموقع مميز حيث أن المشروع متكامل من جميع الخدمات. وتابع «يتكون المشروع من 32 وحدة سكنية وقريب من جميع المرافق السياحية والترفيهية ومنها (مرتفع كارتيه - مطعم منظره ونوتر كوي وادي بهجه - فندق جورال وفندق ريتشوند -الحديقة العامة - المشي البحري. ولفت إلى أن الشركة ستقوم بتسويق مشروع ربوة وسكاي في اسطنبول والذي يقع على مساحة 19 ألف متر مربع على تلة لها إطلالة رائعة على بهجه شير وبحيرة كججه كما أن المشروع سوف يظل على التوسيع الجديد لخدمة 1.5 مليون ونصف متر مربع وتضم عدة مرافق رائعة.

«الامتياز» تتوقع تسلم 6.8 ملايين دينار من تخفيض رأسمال «ديمة»

وبحسب البيان سوف تقوم «الامتياز» وشركاتها التابعة بتسليم مبلغ 6.77 مليون دينار تقريباً من حصتها البالغة 68.05%، علماً بأن المبلغ الخاص بشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (الشركة الأم) يبلغ 5.62 مليون دينار تقريباً.

وشركة «ديمة كابيتال» تخصص في بيع التمويل والاستثمار برأسمال مصر به مدفوع قدره 15 مليون دينار، موزعاً على 150 مليون سهم مدفوعة كاملة، وتعمل «الامتياز» في الاستثمار بالقطاعات العقارية، والصناعية، والزراعية، ويبلغ رأسمالها 113.4 مليون دينار تقريباً، موزعاً على نحو 1.13 مليار سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

قالت مجموعة الامتياز الاستثمارية (ALIMTIAT)، المدرجة بالبورصة الكويتية، إن «ديمة كابيتال»، التي تمتلك فيها الأولى حصة نسبية 68.05%، حصلت على موافقة لتخفيض رأسمالها من 24.94 إلى 1.5 مليون دينار. وأوضح البيان المنشور على موقع البورصة، أن قيمة اسم التخفيض ستدفع كسهمي الشركة بواقع 3.985 سهم لكل 10 أسهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

وأكد البيان أن عملية التخفيض سيكون لها أثر على البيانات المالية للمجموعة، وهي انخفاض في النقد بما يساوي حصة الأقلية البالغة 31.95% بنحو 3.176 مليون دينار دون أي أثر على حقوق الملكية وبيان الدخل للشركة الأم.

«بيتك» يتحضر لإعادة ترتيب شروط التعاقد لتمويلات العملاء



بيت التمويل الكويتي

التي يمثلها «بيتك» للعملاء من مدة التمويل الحالي، ويسمى قرار المركزي بشأن قواعد إعادة ترتيب شروط تعاقد التمويلات مع

استحقاقها وفقاً لشروط العقد المبرم، كما يمكن للعملاء البنوك الأخرى في ظل هذا القرار أن يستفيدوا من التسهيلات الائتمانية والمميزات

بحرص بيت التمويل الكويتي «بيتك» على الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية وضوابط السلوك المهني المصرفي والتسيق مع بنك الكويت المركزي وترسيخ مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المصرفية والمالية بما يصب في تحسين الخدمات المصرفية وتوفير بيئة مناسبة لحفظ حقوق العملاء في إطار علاقة متوازنة توفر الحماية للقطاع المصرفي. وأعلن «بيتك» امتثالاً لقرار المركزي بشأن السماح للعملاء بإعادة ترتيب شروط التعاقد للتمويلات الاستهلاكية والمقسطة، عن جاهزيته للتعامل مع هذه القرارات التي من شأنها أن تساهم في دفع عجلة الاقتصاد كون معظم تمويلات الأفراد استهلاكية وعلمية إعادة ترتيب شروط تعاقدنا قد ينعكس الإسواق.

ويمكن للعملاء «بيتك» إعادة ترتيب شروط التعاقد لتمويلاتهم التي حصلوا عليها سواء استهلاكية أو مقسطة والحصول على تمويلات جديدة في حال انتظامهم بسداد ما لا يقل عن 30 في المئة من عدد الأقساط المحددة لتمويلاتهم في تواريخ

سياسة «بيتك» الرامية إلى التميز في جودة الخدمة وتعزيز الاندوات والحلول المصرفية التي تصب في خدمة العميل الذي يضعه «بيتك» على رأس هرم أولوياته، مع مراعاة أهمية حماية المستهلكين في مجال الخدمات المالية، لأن القرار يضمن مجموعة من المبادئ العامة لحماية عملاء البنوك والتي يمثل أهمها في تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية مع مراعاة أهمية التوعية والتثقيف المالي لهم، وتقديم الخدمات المالية لهم في إطار سلوك مهني براعي الأسس التنافسية ويحضي خصوصية وسرية معلومات العملاء. وتساهم التعليمات الجديدة في تحفيز سوق الائتمان المحلي من خلال المنافسة بين البنوك على استقطاب العميل، بما ينعكس إيجاباً على الخدمات التي تقدمها الجهات التمويلية وإسعارها وبما يعزز دور «بيتك» في السوق بفضل ريادته المصرفية وتميزه في طرح منتجات وخدمات مصرفية وفق أعلى المعايير العالمية في الجودة بما يلبي احتياجات العملاء على اختلاف لثاتهم واحتياجاتهم.